التقرير
السنوي
2024

المعهد القضائي الأردني

المعهد القضائي الأردني

Judicial Institute of Jordan

صاحب الحضرة الهاشمية

جلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي

ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني

اقتباسات من رسالة جلالة الملك عبد الله ابن الحسين للقضاء

أهمية مواصلة توظيف الوسائل التكنولوجية في العمل القضائي، والاستمرار بتأهيل الكوادر، وضرورة تسهيل وتسريع الإجراءات على المواطنين، دون التأثير على جودة الأحكام.

جلالة الملك: التعليم والقضاء ركيزتان اساسيتان لمختلف جوانب الاصلاح والتنمية الشاملة

الكلمة الإفتتاحية

المعهد القضائي في عام اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

بدأ المعهد القضائي مسيرته عام ١٩٨٨ بموجب قانون المعهد القضائي الاردني رقم (٣) لسنة ١٩٨٨ الذي حدد أهدافه الأساسية المتمثلة في إعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية، ورفع الكفايات القانونية للقضاة والموظفين الحقوقيين العاملين في مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني من خلال برامج التدريب المستمر محليا وإقليميا ودوليا.

هذا وإن للقضاء دورًا بارزًا في إنشاء بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة وأهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، ذلك أن نظام قضائي فعال يساعد في حل المنازعات التجارية بسرعة وفعالية يعزز جاذبية السوق للاستثمار ويسهم في التطور الاقتصادي للدول. كما إن للقضاء دورًا محوريًا مؤثرًا على الاستقرار الاجتماعي، ذلك إن قضاء مؤهل جيدًا يحقق العدالة والمساواة، يقوي الثقة في النظام القضائي ويقلل من الفساد، ويعزز حماية الحقوق، وعندما يكون النظام القضائي فعّالًا يشعر المواطنون بالأمان لأنهم يعلمون أن حقوقهم محمية، مما يساهم في الاستقرار الاجتماعي.

إلى جانب أن القضاء هو الضامن لسيادة القانون الذي هو الأساس الذي تبنى عليه الديمقراطيات والاقتصاديات المزدهرة والمجتمعات المنتجة – كما ورد في الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وأن دولة القانون تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين، وأن مسؤولية انفاذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة تقع بشكل رئيس على عاتق القضاء، إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى.

ومما تقدم يبرز دور المعهد القضائي الأردني في إعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية ورفع كفاءة القضاة، فيتم عن طريق المعهد رفد القضاء بمؤهلين يتمتعون بكفاءة عالية لتولي المناصب القضائية، ويتم رفع كفاءة القضاة من خلال التدريب المستمر للسادة القضاة العاملين، من خلال الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة الأخرى، وان استمرار تطوير المعهد، الذي يحرص عليه المجلس القضائي الموقر ، يضمن تخريج من هم على درجة عالية من الكفاءة والاحترافية، الأمر الذي يساهم في تحقيق الأهداف أعلاه. كما أن المعهد يساهم في رفع كفاءة موظفي الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة، وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم، وفي تأصيل وتعميق المعرفة القانونية للمختصين في المجالات القانونية المختلفة، ويعد مركزًا بحثيًا مهمًا يطور القدرة على إجراء أبحاث متقدمة. ويعمل المعهد على تبادل الخبرات والتعاون مع المعاهد المماثلة والجامعات والهيئات العربية والأجنبية في سبيل تحقيق أهدافه.

مدير عام المعهد القضائي الأردني

القاضي الدكتور نشأت الأخرس

المقدمة

انطلاقًا من رؤية المعهد القضائي الأردني ورسالته بأهمية دوره في التأهيل والتدريب للعاملين في الجهاز القضائيّ وكوادر قطاع العدالة والأجهزة الإدارية المساندة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وبما ينعكس إيجابًا على المساهمة في إرساء مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة الناجزة بجميع صورها وأشكالها، وذلك بزيادة المعرفة في جميع الحقول القانونية، وتبادل الخبرات وبناء الشراكات، والتحديث والتطوير وفق أفضل الممارسات الحديثة التي تقتضيها مبادئ العدالة والإنصاف. وما كان ذلك يحصد ثماره دونما وجود عزيمة وإصرار وخبرات متميزة لدى أسرة المعهد القضائي بجميع مستوياتها الإدارية القيادية والاشرافية والتشغيلية التي عمدت إلى تنفيذ برامج عمل المعهد وخططه وفق نهج تشاركي مع المجلس القضائي ووزارة العدل وجميع الشركاء الداعمين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

هذا وتظافرت جهود الكوادر الإدارية في المعهد القضائي، والمحاضرين والجهات الداعمة والمؤسسات الشريكة، والمبادرات المجتمعية لتحقيق الإنجازات التي سنوردها في هذا التقرير بجميع قطاعاتها وصورها فيما يتعلق بالعمليات الرئيسية أو العمليات المساندة، وما تأتى عنها من خدمات ومخرجات ذات قيمة مضافة بكفاءة وفاعلية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وأدوات الرقمنة والذكاء الاصطناعي المنضبط وفق قواعد وبروتوكلات الامن السيبراني بما يحقق رؤى المعهد الذكي بمعظم عملياته ومخرجاته، فمنها تناول محور الدعم اللوجستي والإنشائي؛ لاستدامة عمل المعهد بذات الجودة المقدمة، وبما يوفر المتطلبات اللازمة لتقديم التدريب بمناخ ملائم يسهم في تحقيق الأهداف المرجوّة، ومن جانب آخر تم رفع كفايات العاملين المستهدفين، وتطوير مهاراتهم لذات الغايات، وتم العمل على إخراج الصورة المشرقة للمعهد من خلال إدارة الاتصال والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، مع متابعة حثيثة لما خطط له وفق مؤشرات أداء ناجعة، وكذلك الأمر المثابرة على تحقيق الخطط التدريبية والتدريسية وفق ما أعدت له وعلى الوجه الأمثل.

محاور التقرير

∴ الإطار التشريعي للمعهد القضائي.

∴ القيادة والتخطيط الاستراتيجي.

∴ التدريب الإعدادي والتخصصي والجودة.

∴ الريادة وتميز الأداء.

∴ البحث العلمي ونقل المعرفة.

∴ التعاون المحلي والإقليمي والدولي.

∴ الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي. EAJTN

المحور الأول

الإطار التشريعي للمعهد القضائي

الإطار التشريعي للمعهد القضائي.

يحكم عمل المعهد - نظام المعهد القضائي الأردني رقم ٤٩ لسنة ٢٠٢٠ وتعديلاته مع ارتباطه الوثيق بعدة تشريعات، أهمها قانون استقلال القضاء ونظام التنظيم الإداري للمعهد، بالإضافة إلى التعليمات اللازمة لتفسير نصوص النظام وتنظيم العمل، فقد خطا المعهد، بمشاركة المجلس القضائي ووزارة العدل، خطوات رائدة في حوكمة التشريعات وإجراء التحسينات المستدامة ومواكبة الدول المتقدمة والمحاكية للواقع المأمول، وتتجلّى هذه الإنجازات بصدور النظام رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٢ المعدل لنظام المعهد القضائي الأردني رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٠. إذ جاء نظام المعهد القضائي الأردني المعدل، انسجاماً مع قانون استقلال القضاء وتعديلاته.

وقد أعدّت لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة في المعهد القضائي عدة مشاريع لتعليمات دعت الأسباب الموجبة إلى تعديلها أو استحداثها، وذلك بالاعتماد على منهجية علمية وعملية لقياس الأثر التنظيمي وعلى البيانات التاريخية للتطبيق العملي للنصوص الحالية، والاطلاع كذلك على الممارسات الفضلى والمِكَنْ التشريعية لدى عدة مؤسسات رائدة أو شبيهة بعمل المعهد، تحقيقاً لمقاصد التشريع الرامية إلى مواكبة الحداثة والتطورات المحيطة بنا، واستجابةً للتغيرات العملية التطبيقية لتحقيق العائد الأمثل لما ارتآه المشرع.

وذلك بالتزامن مع الاستمرار في تنفيذ ومواكبة المنظومات التشريعية العالمية التي تجلت بما صدر عن توصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون، ترجمة لمضامين الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك عبد الله بن الحسين من تعديلات تشريعية واجراءات ادارية وفنية التي انتهت مؤخرا بتعديل قانون استقلال القضاء والأمانة العامة للمجلس القضائي التي نطقت بانتقال الاشراف والرقابة والتبعية من السلطة التنفيذية الى السلطة القضائية ممثلة بارتباط المعهد برئيس المجلس القضائي وتبعية الكوادر الإدارية في المعهد القضائي والتفتيش القضائي والمكاتب الفنية الى الأمانة العامة للمجلس القضائي لما في ذلك من محاكاة للتشريعات القضائية في الدول المتقدمة عالمياً في قطاع العدالة مثل دولة فرنسا ودولة الدنمارك والمملكة المتحدة وغيرها من الدول ، حيث جاء هذا التعديل ليس فقط مواكب للتطور التشريعي فحسب لا بل وموائمً مع البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية الوطنية حيث عزز هذا التعديل مبادئ استقلال القضاء والحياد والحوكمة التشريعية.

المحور الثاني

القيادة والتخطيط الاستراتيجي

❖القيادة والتخطيط الاستراتيجي

يتولى الإشراف على المعهد **مجلس إدارة** برئاسة رئيس المجلس القضائي، وعضوية عدد من السادة القضاة ممن يسميهم رئيس المجلس القضائي والأساتذة الجامعيين ونقابة المحامين. يتولى المجلس المهام والصلاحيات الآتية:

- رسم السياسة العامة للمعهد وإقرار الخطط الخاصة بتنظيم شؤون المعهد والإشراف على هذه الخطط.
- عقد دورات التدريب المستمر والندوات وورش العمل للقضاة، وفق احتياجات المجلس القضائي والموافقة على تنسيب اللجنة العلمية بتسمية المحاضرين غير المتفرغين
- إقرار مناهج الدراسة للبرنامج والبرامج التأهيلية الاخرى وذلك بناء على تنسيب اللجنة العلمية.
- وضع القواعد والشروط الخاصة باختيار العدد المقرر قبوله في البرنامج وفقا لما يقرره المجلس القضائي.
- تحديد موعد بدء السنة الدراسية في المعهد لأي من البرامج التأهيلية التي يقدمها وانتهاء تلك السنة والفصول الدراسية فيها ومواعيدها والاجازات الفصلية والسنوية وأوقات الدوام والدراسة.
- وضع القواعد الخاصة بالامتحانات وتحديد مواعيدها وطريقة إجرائها ومراقبة سيرها واقرار نتائج الامتحانات.
- إقرار التعليمات الخاصة كلف البرامج التأهيلية التي يوفرها المعهد بناء على توصية اللجنة العلمية وتحديد الجهات التي تستوفى منها تلك الكلف وتحديد المكافآت والأجور التي تدفع لقاء التدريس أو التدريب وفقا لتعليمات يصدرها لهذه الغاية وإصدار التعليمات الخاصة بضبط سلوك الطلبة وإجراءات تأديبهم والعقوبات التأديبية التي تفرض عليهم.

هذا ويتولى إدارة المعهد قاضٍ لا تقل درجته عن الخاصة ينتدبه المجلس القضائي بتنسيب من الرئيس، ويكون للمدير نائب يمارس صلاحياته في حال غيابه.

ويتولى المدير المهام والصلاحيات الآتية:

- تنفيذ قرارات المجلس ورفع تقارير دورية الى المجلس عن سير العمل والدراسة في المعهد.
- متابعة حسن تنفيذ البرامج التأهيلية والدورات والندوات وورش العمل التي يقدمها المعهد.
- متابعة الشؤون الادارية والمالية للمعهد.
- تمثيل المعهد أمام جميع الجهات، وتوقيع مذكرات التفاهم بتفويض من المجلس.
- تسمية المحاضرين في البرنامج أو ورش العمل أو الدورات التدريبية وتسمية أي محاضر من ذوي الخبرة والاختصاص بديلًا عن المحاضر الذي تعذر حضوره وإلى حين تعيين بديل له وفقًا لأحكام هذا النظام.

ولضمان حسن تنفيذ القرارات الإدارية تقوم لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة والمشكلة بموجب نظام التنظيم الإداري للمعهد القضائي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢١ من الوظائف الإدارية القيادية في المعهد التي ترفع توصياتها للمدير العام للمعهد لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وتتولى المهام الآتية:

- خطط المعهد وبرامجه والأنشطة الخاصة به وتقييمها.
- مشروعات الأنظمة والتعليمات المتعلقة بعمل المعهد.
- مشروع الموازنة السنوية للمعهد وجدول تشكيلات الوظائف فيه.
- أي أمور أخرى يحيلها المدير لها.

مجلس إدارة المعهد القضائي واللجنة العلمية :

خلال عام ٢٠٢٤ عقد اللجنة العلمية (١٠) اجتماعات و عقد المجلس (١٦) اجتماعاً كان ابرز القرارات الصادره:

١- **برنامج التدريب الاعدادي الدبلوم "ما قبل التعيين":**

تشكيل لجنة مسابقة القبول لبرنامج دبلوم المعهد القضائي وإقرار نتائجها من قوائم المقبولين ونتائج الامتحانات الكتابية والشفهية والمقابلات الشخصية وما تبع ذلك من إقرار لمواعيد الدراسة و مضامين الخطة الدراسية بما اشتملته من مواد دراسية وتسمية المحاضرين فيها وإقرار نتائج السير الدراسي الفصلي لطلبة البرنامج وصولا الى قرار استكمالهم لمتطلبات البرنامج وتخريجهم.

٢- **برنامج التدريب المستمر التخصصي "ما بعد التعيين":**

اقر مجلس إدارة خطة التدريب القضائية والخطط والبرامج التدريبية للكوادر الإدارية وللجهات الداخلية والخارجية من القطاع العام ومن الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة ضمن اطار التبادل الثقافي منها المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا ومن دولة فلسطين ودولة العراق كورستان والمملكة العربية السعودية. وبذات الوقت الموافقة على عقد البرامج التدريبية بالتعاون ودعم المؤسسات الدولية منها المفوضية السامية للاجئين وجمعية البنوك في الأردن وتجديد التعاون مع الأمم المتحدة لشؤون المرأة بتجديد مذكرة التفاهم معهم.

٣- **صدرت قرارات تنظيمية تتعلق باعتماد عدد من المناهج والحقائب التدريبية في المعهد**، بعد ان وضع آلية لإعداد مناهج للمواد الدراسية ضمن الخطة الدراسية لبرنامج دبلوم المعهد، وعليه تم تسمية ثلاث لجان كل لجنة مكونة من ثلاثة قضاة لإعداد ثلاث مناهج دراسية.

❖ الإنجازات المتعلقة بتنفيذ مضامين الخطة الاستراتيجية للمعهد والقطاع:

يعمل المعهد بشكل مستمر على متابعة ومراقبة الأداء التنفيذي لكافة التفاصيل الواردة في الخطة الاستراتيجية الخاصة بالمعهد القضائي، مع استقراء دور المعهد أينما ورد له دور في مستهدفات القطاع بصورة تكاملية تشاركية مع جميع الكينونات المعنية بتحقيق المستهدفات وتنفيذ الأنشطة والمشاريع الاستراتيجية وذلك بالاعتماد على المرجعية العليا التي شكلت لضمان تناغم التفسير والتنفيذ للاستراتيجية، وهذه المرجعية هي اللجنة التوجيهية العليا للقطاع والمشكلة قطاعياً وتضم في عضويتها ممثلين عن المجلس القضائي والمعهد القضائي ووزارة العدل بالإضافة إلى اللجنة المصغرة التنفيذية من ضابط ارتباط واحد عن كل جهة من الجهات الشريكة الرئيسة الثلاثة.

وفي هذا الصدد وتحقيقاً لرسالة المعهد القضائي (المساهمة في تطوير أداء قطاع العدالة من خلال اعداد وتأهيل مرشحين، القضاة، الأجهزة الإدارية المساندة ورفع قدرات العاملين في القطاع واعداد الدراسات والبحوث)

فقد خطى المعهد خطوات رائدة بترسيخ وتجذير رسالته من خلال تخريج (١٩) طالب وطالبة لتولي الوظائف القضائية وبذات الوقت قبول طلبة جدد بمجموع (١٠٩) طالب وطالبة على مقاعد الدراسة ثلاث افواج ، وفي مجال التدريب التخصصي المستمر فقد تم تنفيذ الخطط التدريبية السنوية للسادة القضاة و للسادة موظفي الأمانة العامة للمجلس القضائي ووزارة العدل وفق المستهدف باحترافية بالإضافة الى عدة برامج تخصصية وفق الاحتياجات الفعلية لأصحاب

المصـلحة من الجهات الداخلية الوطنية والجهات الخارجية العربية والأجنبية، وتجلت ترجمة الرسـالة في إعداد الدراسـات والبحوث فقد تم اعتماد وتحكيم عدد من الأبحاث القانونية لطلبة المعهد والباحثين القضـاة بالإضـافة إلى العديد من الدراسـات المُحكمة القانونية والفنية التخصـصـية للمعاهد القضـائية من خلال مجلة الباحث العربي واللجان المنبثقة عنه تحت مظلة جامعة الدول العربية – المركز العربي للبحوث القانونية والقضـائية الذي يحتضـن أعمال المعاهد ومراكز التدريب القضائية العربية.

وضمن المحور الاستراتيجي الرئيسي للقطاع: "تطوير الاجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية" الهدف الاستراتيجي الخاص بالمعهد " رفع كفاءة وفعالية المعهد القضائي" نورد الإنجاز الاتي:

❖ رفع القدرات المؤسسية (الموارد اللوجستية والتقنية والبشرية والإدارية والتشريعية)

١- اطلاق منصـة التعلم الإلكتروني المطورة لتسـتخدم عبر شـبكة الانترنت توظيف أدوات الاكثر أهمية في عمليات التدريب الحضـور والمشـاركة عن بعد وعمليات تقييم تبادليه ونشـر محتوى تدريبي* وتمارين وانشـطة تدريبية وحضور الفعاليات عن بعد واستخلاص النتائج والتقرير في معطيات ومعالجة المنصة والروابط الإلكترونية.

٢- تطوير منصة مسابقة القبول واستثمار مواردها في دعم برنامج التدريب الاعدادي، وصنع القرار.

٣- الاستفادة من الربط البيني ما بين انظمة التدريب المستمر ما بين المعهد القضائي والمجلس القضائي والاستفادة التبادلية المشتركة لدعم اتخاذ القرار لدى كل جهة.

٤- التعاون مع الأمانة العامة للمجلس وفي ضـوء خطة التحول الرقمي لجاري لاسـتكمال الربط أنظمة اللوازم والتراسل الداخلي والموارد البشرية والمالية وفق الأدوار والدورة المستندية.

٥- اطلاق المكتبة الالكترونية المحدثة والتي تسـتخدم نموذج فهرسـة مارك ٢١ التي تتوافق مع فهرسـة وتصـنيف المكاتب الرقمية العالمية وفق الممارسـات الفضـلى والتي تتيح الاسـتفادة من المكتبة إلكترونية للمعهد القضـائي ومنصاتها الرقمية وقواعد بياناتها المعرفية لتكون الحاضنة الفكرية للمواد المكتبية وتطبيق عمليات المكتبة من الإعارة والحجز والبحث والتزويد ومتابعة الإحاطة الجارية بصورة رقمية محوسبة.

٦- اطلاق تقنية الذكاء الاصـطناعي في المعهد القضـائي واسـتخدامها في انتاج **محتوى اجراءات النيابة العامة في مسـرح الجريمة** لتكون متوفرة وممنتجة بالوسـائط المتعددة (فيديوهات) ونشـره وفق الإجراءات الأصـولية المرعية. بالاضافة الى المواد و البرامج المسجلة عبر منصة التعلم الالكتروني.

٧- رفع قدرات الموارد البشـرية في المعهد القضـائي وفق الاحتياج الفعلي وبالاعتماد على تخطيط وتنمية الموارد البشـرية بالشـاركة مع مخرجات برامج إدارة التطوع والجهات المانحة والشـريكة ، فقد تم تقديم العديد من البرامج التدريبية الموجهة والتي تم لمس اثرها على الأداء في الواقع العملي، ومأسـسـة ذلك ، ترجمةً لادلة تدريبية وحقائب تدريبية.

٨- اجراء العديد من المقارنات المعيارية المسحية المكتبية والزيارات الميدانية وتنظيم الجلسات التوجيهية والارشادية والاسـتعانة بخبراء لغايات المسـاهمة في تحديث اوصـاف وظيفية تحاكي وتواكب التحسـينات في هذا المضـمار وكذلك الامر يقع على تحليل عبء العمل وإدارة المورد البشري وتقييمها واستقطابها بالتعيين او التطوع بصورة احترافية كفؤة وفعالة.

٩- تحديث المنظومة الانشائية اللوجستية في مبنى المعهد ليتوائم ويكون بيئة خصبة ومناسبة لاحتضان العمليات التدريبية بيسـر وسـهولة وامان ومن جانب اخر بان يكون مبنى مسـتدام اخضـر صـديق للبيئة من حيث أنظمة الحصاد المائي بطاقة استيعابية (٣٠) متر مكعب متجددة وأنظمة ذكية (حساسات لتوفير الطاقة) وإنتاج ٣٥% من طاقة المعهد من خلال خلايا الطاقة الشمسية.

١٠- اعداد دراسات هندسية بالاعتماد على التواصل مع خبراء ومهندسين لاجراء مسوحات ميدانية لموقع وبناء المعهد بهدف العمل على استدامة عمل انظمته التي تزيد على (١٤) نظام ميكانيكي وكهروميكانيكي وشرائح مايكرو شيبس الكترونية وذلك لادخال تقنيات المبنى الذكي في المعهد القضائي.

❖ التعاون الداخلي والخارجي وإدارة الشراكات:-

١- إبرام وتفعيل وتجديد عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات بصورة مباشرة وغير مباشرة وفق مصفوفة الشركاء المعتمدة وتصنيفاتهم وطبيعة العمليات والخدمات ذات الصلة

٢- استدامة رفع قدرات العاملين في المعهد واستثمار الموارد البشرية الكفؤة لغايات ضمان تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالاتصال والتعامل مع العاملين والمتعاملين بصورة مناسبة لبيئة المؤسسات العدلية والقضائية.

❖ تطوير وتحديث العمليات الرئيسية في المعهد الخاصة بالتدريب الاعدادي والمستمر:-

١- إجراءات التحديث والتطوير على الهيكل التنظيمي ووحداته التنظيمي في ضوء نظام التنظيم الإداري وما شملها من إجراءات العمل وبما يواكب التطورات والمتغيرات المحيطة بالمعهد على الصعيد التقني والتشريعي والاقتصادي والاجتماعية والبيئة المحلية والإقليمية والدولية.

٢- بناء المناهج واعداد الحقائب التدريبية الوجاهية والرقمية ، تم اعداد وتنفيذ عدد من المناهج والحقائب التدريبية المستهدفة سنويا معتمدة من قبل اللجنة العلمية في المعهد.

٣- تقديم تمكين إرشادي لعدد من المدربين والمشرفين على كيفية إعداد منهاج تأهيلي أو حقيبة تخصصية وتقييمها وتقويمها بصورة متكاملة وبما يتماشى مع منهجيات تحاكي التجارب الفضلى مثل (منهجية مكارثي او كيك باتريك ونموذج ليكرت أو هرم بلووم ...).

٤- تقديم التدريب التأهيلي لبرنامج الدبلوم بالاعتماد على اكساء الكفايات المعرفية بتطبيقات عملية وصقلها ككفايات مهارية من خلال المحاكمات الصورية والتدريب العملي بالملازمة والزيارات الميدانية لمؤسسات ذات صلة بعمل المحاكم.

٥- تحديث وتطوير منهجية قياس جودة التدريب وانعكاسها على الاطار العام للعمليات بما يضمن تقييم المدربين والمتدربين وفق أسس علمية وعملية تسهم تحقيق العائد المرجو من التدريب من خلال الاستفادة من التغذية الراجعة لتعزيز القوة واغتنام فرص التحسين.

٦- ضماناً لحسن تنفيذ عمليات المعهد في ضوء شح الموارد البشرية الملائمة، تمت الاستعانة بعدد من المتطوعين من طلبة كليات الحقوق في الجامعات الأردنية خريجي تخصص علم المكتبات في تنفيذ عدد من المهام والواجبات الوظيفية تحت اشراف كوادر المعهد.

نسبة الإنجاز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمعهد حتى عام ٢٠٢٤

وفقاً لتقارير المتابعة لسير عمل الخطة الاستراتيجية واهدافها وفق مؤشرات الاداء المستهدفة لكافة المشاريع الاستراتيجية لعام ٢٠٢٤ وما تفرع عنها من خطط تنفيذية وانشطة، بلغت نسبة الإنجاز لعام ٢٠٢٤ (٩٥,٣ %) وفق التفصيل الاتي:

النسب الكلية لانجاز مشاريع برنامج المعهد القضائي	95.3%		
رفع كفاءة وفعالية أداء المعهد القضائي	تطوير وتفعيل الكادر التدريبي والتوظيف الأمثل	100%	100%
	تطوير وتأهيل كوادر المعهد الإدارية والفنية	95%	95%
	تطوير الخطوة التدريبية	94%	94%
	تعزيز المعهد بالموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة	83%	83%
	تطوير العمليات وإجراءات العمل والخدمات في المعهد	94%	94%
	تطوير وأتمتة الأنظمة المؤسسية	92%	92%
	تطوير وتفعيل نظام لإدارة المخاطر الاستراتيجية	100%	100%
	تحسين الانطباع عن المعهد واكتساب ورفع ثقة الجمهور في أدائه	100%	100%
	تهيئة كفاءة وفعالية البنية التحتية الداعمة لمؤسسات القطاع ومدى تهيئتها لمتطلبات أصحاب العلاقة	100%	100%

٥- الإنجازات المتعلقة بتنفيذ منحة الاتحاد الأوروبي / شريحة ٢٠٢٤

تم تحقيق جميع متطلبات استحقاق منحة الاتحاد الأوروبي بنسبة ١٠٠% والبالغة (٨,٠٠٠,٠٠٠) يورو لشريحة عام٢٠٢٤ لكافة مؤشرات المنحة ومن ضمنها **المؤشر الثاني الخاص بالمعهد** وفق مصفوفة مشروع المنحة الأوروبية ٢٠٢٣-٢٠٢٦.

المحور الثالث

التدريب الإعدادي والتخصصي والجودة

التدريب الإعدادي والتخصصي والجودة:

❖ برنامج التدريب الإعدادي – دبلوم المعهد القضائي:

يقدم المعهد القضائي الأردني برنامج دبلوم المعهد القضائي لتأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية، حيث أورد المشرع في المادة العاشرة من نظام المعهد القضائي الفئات التي تقبل في هذا البرنامج (المحامون الأساتذة، الخريجون من العشرة الأوائل ، الكتبة الحقوقيون في وزارة العدل، موظفو الأمانة العامة للمجلس القضائي). ويعد هذا البرنامج الاداة التنفيذية لتحقيق الهدف الاول للمعهد القضائي في اعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية في المملكة الأردنية الهاشمية ومن الدول العربية الشقيقة وفق التعليمات التي حددت آلية الالتحاق بالبرنامج.

وفيما يلي موجز عن ما يقدمه هذا البرنامج لهذا العام:

١- مسابقة القبول في برنامج دبلوم المعهد القضائي:-

الانتهاء من اعمال مسابقة للفوجين الرابع والعشرين والخامس والعشرين والتي تمت إجراءات انعقادها رقميا من استقبال الطلبات والاخبار والوثائق من خلال الخدمات الالكترونية في المعهد " مسابقة القبول" ، حيث أجريت الامتحانات الكتابية والشفهية والمقابلات الشخصية وبالنتيجة تم قبول (٦٦) طالب وطالبة من كلا المسابقتين.

٢- تنفيذ الخطة الدراسية :

قبل الشروع في تنفيذ الخطة الدراسية تم عدة لقاءات حوارية وتوجيهية مابين إدارة المعهد والطلبة وما بين إدارة المعهد وأعضاء الهيئة التدريسية، لرسم الخطوط العريضة وتحديد المستهدفات العملية التطبيقية التي ستقدم للطلبة على اعتبار ان اول منصب سيتولاه خريج المعهد هو قاضٍ لمحكمة صلح.

تم تنفيذ الخطة الدراسية التطبيقية على الافواج (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) والتي اشتملت على - عقد امتحانات تحديد مستوى في اللغات العربية والانجليزية ومهارات الحاسوب (الطباعة)

- منح الطلبة الحسابات الالكترونية واستصدار هويات لهم بعد ادائهم القسم القانوني.

-التحاقهم بالبرنامج الدراسي الذي يشمل المواد القانونية وفق التطبيقات القضائية والاجتهاد القضائي في المواد الإجرائية والموضوعية الجزائية والحقوقية والتجارية والمصرفية وممارسات المحاكمة العادلة والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان وقانون التنفيذ والتشريعات ذات الاختصاص الصلحي منها (قانوني العمل والضمان الاجتماعي وقانون المالكين والمستأجرين – عقود الايجار وقضايا التأمين، قانون الشركات، حماية الملكية الفكرية، والمسائل المتعلقة بالاحداث والحماية من العنف الاسري) واسس وقواعد الصياغة القضائية واصول التفسير القانوني والممارسات والتشريعات القضائية المحدثة مثل بدائل الاحتجاز والمساعدة القانونية والعدالة التصالحية والوسائل البديلة لحل النزاعات المدنية هذا بالإضافة الى مواد عملية فنية مثل مواد (الطب الشرعي واصول البحث العلمي ، اللغات الإنجليزية

والفرنسية ومواد تتعلق باستخدام التنكولوجيا الحديثة في عملية التقاضي ومهارات إدارة ملف الدعوى...الخ.

- الاشتراك في دورات تدريبية قصيرة المدى محددة وفق الخطة الدراسية
- اجراء تطبيق عملي من خلال مساق المحاكمات الصورية.
- اجراء تطبيق عملي واقعي من خلال برنامج الملازمة ، الذي يلازم به الطالب القاضي في المحكمة وربط ذلك بتنفيذ حلقة نقاشية صفية التي تم اكتسابها أسبوعية و محاكمات صورية تطبيقية.
- الزيارات لمؤسسات ذات صلة بالعمل القضائي.
- البحث العلمي – بحث التخرج.
- مشاركة الطلبة في ورش عمل تدريبية خارج الخطة بالتعاون مع مؤسسات شريكة ناقلة للخبرة والممارسات الفضلى.

- تخريج طلبة الفوج الثاني والعشرين بعد ان انهوا متطلبات برنامج الدبلوم واستكملوا شروط الحصول على شهادة دبلوم المعهد القضائي، وبلغ عدد الطلبة الخريجين (١٩) طالب وطالبة وعقد لهم حفل تخرج تحت رعاية عطوفة رئيس المجلس القضائي / رئيس مجلس إدارة المعهد القضائي.

الإحصائية التراكمية لاعداد الخريجين ضمن البرنامج منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٢٤ بواقع (٢٢) فوج

الذكور	الاناث	العدد الكلي
٦٥٧	٢٦٩	٩٢٦

❖ برنامج التدريب المستمر التخصصي:-

انطلاقا من الأهداف الرئيسية التي أسس المعهد القضائي لأجلها والمتضمنة تأهيل وتدريب العاملين في الجهاز القضائيّ وقطاع العدالة والأجهزة الإدارية المساندة محلياً وإقليمياً ودولياً، يُعد هذا البرنامج الاداة التنفيذية لتحقيق الهدف الأول والثاني للمعهد القضائي لرفع كفاءة القضاة وموظفي وزارة العدل والموفدين من الجهات الداخلية والخارجية من خلال الدورات التدريبية التي يعقدها المعهد لهذه الغاية وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم و تبادل الخبرات والتعاون مع المعاهد المماثلة في الدول العربية والاجنبية وفيما يلي موجز عن ما قدمه هذا البرنامج لهذا العام:

- مجموع المتدربين لعام ٢٠٢٤ : (٧١٤٣) متدرب ومتدربة موزعة كما يلي : (٤٤١٨) ذكور (٢٧٢٥) اناث.

- مجموع الدورات التدريبية لعام ٢٠٢٤ هو: (٣١٧) دورة تدريبية موزعة على النحو الاتي:

دورات السادة القضاة :

عقد المعهد القضائي (٢١٦) دورة للسادة القضاة ضمن الخطة التدريبية للعام ٢٠٢٣ والبرامج التدريبية الإضافية حيث تم تدريب بتكرار العدد الكلي (٤٠٢٥) قاضي بتصنيف (٢٦٧٨) ذكور و(١٣٤٧) اناث وكان من اهم الموضوعات والبرامج التدريبية الموجهة للسادة القضاة :

- تنفيذ الخطة التدريبية السنوية للسادة القضاة للعام ٢٠٢٤ بنسبة (١٠٠%) ،
- ابرز الموضوعات التدريبية وفق الإجراءات والموضوعات القانونية القضائية الجزائية والحقوقية والتجارية والاستثمارية الاتية :-

اسم الفعالية التدريبية
حلقة نقاشية ما بين قضاة محكمة التمييز و قضاة محكمة الاستئناف و ما بين قضاة محكمة الاستئناف و قضاة محكمة البداية و ما بين قضاة محكمة البداية بصفتها الاستئنافية و قضاةمحكمة الصلح وما ما بين أعضاء النيابة العامةوقضاة محكمة البداية ومحكمة الصلح وذلك بالصفة الجزائية والحقوقية
إجراءات الدعوى الاستئنافية البدائية والصلحية الجزائية والحقوقية المتكاملة وإجراءات الدعوى التحقيقية والمرافعات المتكاملة
برامج تدريبي تتناول الدمج حجية الوثائق الإلكترونية في الاثبات في الدعوى الجزائية والمدنية والأدلة الرقمية و ضمانات المحاكمات العادلة والاتفاقيات والمعايير الدولية و بدائل الاحتجاز والمساعدة القانونية وجرائم الاتجار بالبشر وعدالة الاحداث و العنف الاسري واصول التحقيق مع الفئات المستضعفة و اثر الامراض النفسية والعقلية على المسؤولية الجزائية وتطبيقات عملية حول الجرائم المخلة بالثقة العامة و المسؤولية المدنية الجزائية عن الاخطاء الطبية وتطبيقات عملية حول "الامن السيبراني" والجرائم الإلكترونية وجرائم الصحافة والاعلام وتطبيقات عملية حول الجرائم المالية وجرائم غسل الاموال وتطبيقات عملية في قانون المنافسة والاسرار التجارية وقانون المنافسة غير المشروعة وقانون الاعسار وقانون الشركات وقانون الملكية العقارية وقضايا التأمين وقانون العمل وقانون المالكين والمستأجرين وعقود الايجار ومهارات حل المنازعات بالطرق البديلة (الوساطة القضائية، المصالحة، التحكيم) وادارة الدعوى المدنية والدعاوى الجمركية والضريبية التخصصية المتكاملة و قانون التنفيذ
مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثةوالرقمنة والذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، ومهارات الاتصال والتواصل ومهارات اللغة العربية ومهارات اللغة الإنجليزية ،مهارات القيادة القضائية

*بتكرار الإحصائية الخاصة بالسادة القضاة للعام ٢٠٢٤ بواقع (١٣٥) فعالية تدريبية :

ذكور	اناث	المجموع الكلي
١٥٢٨	٩٥٦	٢٤٨٤

دورات السادة الموظفين :

عقد المعهد القضائي (١٧٤) دورة للسادة موظفي وزارة العدل و الأمانة العامة للمجلس القضائي للعام ٢٠٢٤ حيث تم تدريب بتكرار العدد الكلي (٤١٦٤) موظف بتصنيف (٢٥٢٢)ذكور و(١٦٤٢) اناث ، وكان من اهم الموضوعات والبرامج التدريبية الموجهة للسادة الموظفين والتي قدمت وفق محورالاختصاص النوعي والمهارات الإدارية والمهارات الشخصية :

- برامج متخصصة حول الكاتب العدل ، مأموري التنفيذ ، ترسيم الدعاوى والإجراءات المالية لدى المحاكم.
- برامج متخصصة قانونية تتعلق اصول المحاكمات الجزائية والمدنية والتشريعات الاخرى الأبرز باجراءات عمل المحاكم وتقدم برامج متخصصة في الصياغة التشريعية.
- البرامج التقنية المتعلقة بالخدمات الالكترونية لوزارة العدل ونظام ميزان وتحديثاته والرقمنة وتوظيفها في العمل العدلي. وبرامج تتعلق بالامن السيبران والذكاء الاصطناعي.
- برامج إدارية مهارات شخصية تتعلق اساسيات ادارة الجودة الشاملة وإدارة المعرفة وبناء استراتيجتها والتخطيط الاستراتيجي والخطط التنفيذية واعداد الهياكل التنظيمي وبطاقات الوصف الفعالة ومهارات الاتصال والتواصل واساسيات التصوير الاحترافي.
- برامج الترفيع الوجوبي بالتعاون مع معهد الإدارة العامة.

الإحصائية الخاصة بدورات السادة الموظفين للعام ٢٠٢٤ النحو الأتي:-

المؤسسة القطاعية	ذكور	اناث	المجموع
الأمانة العامة للمجلس القضائي	٣١	٤٠	٧١
وزارة العدل	٢٤٩١	١٦٠٢	٤٠٩٣
المجموع الكلي	٢٥٢٢	١٦٤٢	٤١٦٤

دورات السادة الجهات الداخلية والخارجية :

- **الجهات الخارجية :**

عقد المعهد القضائي (٦) دورات في اطار التعاون مع الدول الشقيقة حيث تم تدريب العدد الكلي (٦٩) مشارك بتصنيف (٦٥)ذكور و(٤) اناث ، حيث تم تنفيذ الموضوعات والبرامج التدريبية الاتية

- دولة العراق/كوردستان: قانون التحكيم وادارة الدعوى المدنية والذكاء الاصطناعي والقضاء
- المملكة العربية السعودية: الدورة القضائية التأسيسية للضباط العسكرين الحقوقين
- دولة فلسطين : استنباط المبادىء القانونية من الاحكام القضائية

بالإضافة الى مؤتمر إقليمي بحثي تطبيقي نفذ على كوبينار حول " التعاون الدولي في قضايا الأمن السيبراني" شارك به عدد من السادة القضاة والخبراء وطلبة المعاهد القضائي من دول العربية الشقيقة عن بعد (الاردن، العراق وكوردستان والكويت وسلطنة عُمان والامارات والسعودية ومصر ولبنان والجزائر وفلسطين واليمن) وفق الاتي:-

عدد الدول المشاركة	ذكور	اناث	مجموع كلي
11	54	20	74

-الجهات الداخلية:

عقد المعهد القضـــائي (١٠) دورة تدريبة في إطار التعاون مع الجهات الداخلية حيث تم تدريب بتكرار العدد الكلي (٤٢٦) مشـارك بتصـنيف (٣٠٣) ذكور و(١٢٣) اناث، والت قدمت لعدد من مؤسـسـات القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي منها القوات المسـلحة الاردنية والقضـاء العسـكري والشـرطي والشـرعي ووزارة الداخلية والاحوال المدنية ومديرية الأمن العام والهيئة المســتقلة للانتخابات وامانة عمان الكبرى والاعلاميون حيث تم تنفيذ الموضوعات والبرامج التدريبية التالية:

١- تعزيز التعاون الشرطي الدولي
٢- التحقيق الاولي في الجرائم الانتخابية
٣- برنامج تدريب المدربين في مجال الامن السيبراني
٤- الكشف عن جرائم التعذيب وردعها
٥- أهمية الهوية القانونية للاجئين في التطبيقات القضائية
٦- الوصول للحريات الأساسية وحماية الفئات المستضعفة:
٧- تطبيقات عملية في دعاوى الاستملاك
٨- تعديلات قانون السير وقانون الجرائم الالكترونية ومكافحة الفساد ووسائل الحماية والكشف والردع والوقاعية
٩- إدارة المعرفة وبناء استراتيجيتها

*الإحصائية الخاصة بدورات الجهات الداخلية والخارجية للعام ٢٠٢٤ النحو الاتي:

الجهة	ذكور	اناث	مجموع كلي
داخلية	٣٠٣	١٢٣	٤٢٦
خارجية	٦٥	٤	٦٩
المجاميع	٣٦٨	١٢٧	٤٩٥

الاحصائية الكلية لعام ٢٠٢٤ (بتكرار)

الرقم	الفئة	ذكور	اناث	المجموع
١	**القضاة**	١٥٢٨	٩٥٦	٢٤٨٤
٢	**الموظفين والأجهزة المساندة**	٢٥٢٢	١٦٤٢	٤١٦٤
٣	**الجهات الداخلية**	٣٠٣	١٢٣	٤٢٦
٤	**الجهات الخارجية**	٦٥	٤	٦٩
المجموع النهائي		**4465**	**2743**	**7208**
التدريبات المشتركة مع كافة الجهات والفئات		**٥٤**	**٢٠**	**٧٤**
المجموع الختامي		4472	2745	7217

❖ قياس جودة التدريب والتدريس:-

لضمان جودة التدريب والتدريس المقدمتين كان لابد من توظيف تقنيات علمية إحصائية وفنيات تكنولوجية لتتبع وقياس الأثر والعائد من التدريب وقياس درجة الرضـا عنه وعليه تم تنفيذ منهجية قياس جودة التدريب لقياس الاثر التدريبي من حيث النماذج والطرق الإحصـائية المسـتخدمة من ملاحظات حيه و/او مقابلات شـخصـية و/او استعراض الوثائق و/او الاستبانات التقييمية وكذلك المحتوى وادخال الإجابات رقمياً وتحليلها واستخلاص نتائجها. ومتابعة تنفيذها وقياس مخرجاتها لرسم مؤشرات الاداء الادق والمعبرة تناولت المنهجية ما يلي:

- نموذج لقياس رضا المشاركين وتقيمهم للمحتوى والمدربين والاجراءات الادارية.
- نموذج لقياس الاثر التدريبية المعرفي والمهاري والاتجاهات بالاعتماد على عدة ادوات اهمها نموذج قياس الاثر القبلي والبعدي للدورة .
- نموذج تقرير المشرف والذي يبين الوقائع وواقع الحال لمجريات الدورة كافة.
- نموذج لادارة المعهد واللجنة العلمية لتقييم جميع عناصر التدريب عند الحاجة.

نتائج عملية قياس جودة التدريب والتدريس من حيث نسب الجودة والرضا:

قدم المعهد عدة موضوعات تدريبية متعلقة برفع الكفايات الفنية التخصصية الإجرائية والموضوعية والكفايات الإدارية والمهارات الشخصية وبما يتفق مع المسار الوظيفي والمهني وبعد اجراء قياس درجة رضى المشاركين عن جودة التدريب العامة لكافة الفعاليات التدريبية التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤ خلصت نتائج التحليل الى ان المعدل العام هو (٩٠%) وذلك بعد دراسة وتحليل نتائج (٥٢٥٩)تقييم بمحاوره الأربعة (٧٨٨٨٥) نقطة تقييم واستخلاص نتائجها وتحديد الاوزان النسبية وفق الأهمية من ٤٠% الى ١٠%. وتوزعت النقاط وفق المحاور الآتي:

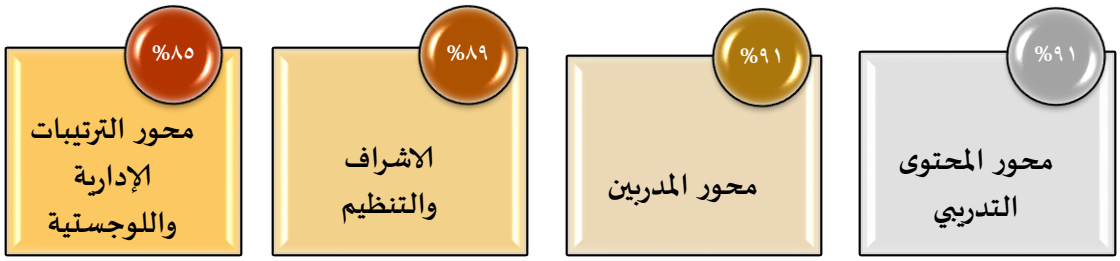

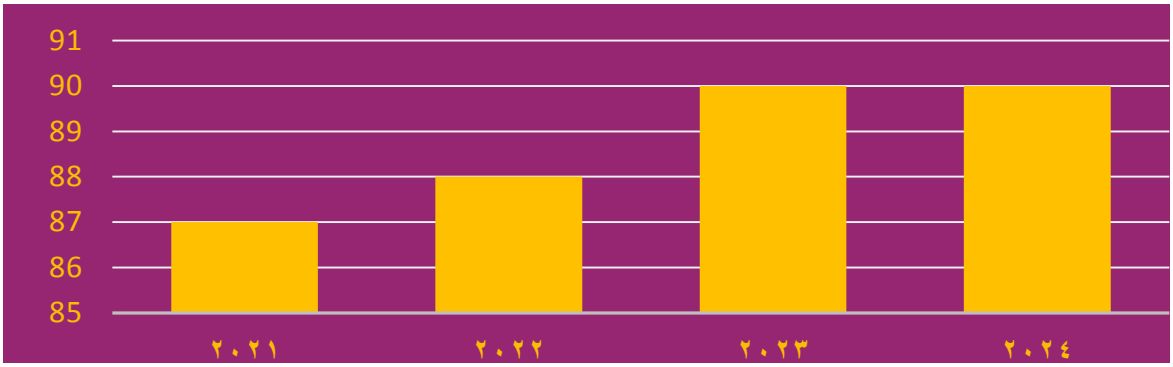

❖ المناهج الدراسية والحقائب التدريبية:-

انطلاقاً من ما ورد في مدونة السلوك القضائي **"على القاضي أن يسعى دائماً الى تنمية و تحسين قدراته العلمية والعملية و أن يحرص على تطوير مهاراته الشخصية بحضور الدورات المتخصصة و العمل على كل ما من شأنه السمو بأهليته ورفع كفاءته"** وفي ذات الوقت انطلاقا من ما تضمنته المادة الثالثة من نظام المعهد القضائي حول اهداف المعهد القضائي برفع كفاءة القضاة وطلبة المعهد ورفع كفاءة الموفدين وموظفي وزارة العدل والوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة، وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم. عمل قسم تطوير المناهج والاساليب على تحقيق وانجاز هذه الاهداف المرجوه بكل كفاءة وفعالية وصولا الى اعلى معايير الجودة والتميز وبما يحقق غايات المستفيدين واصحاب العلاقة من البرامج التدريبية والتدريسية وفق الاحتياجات الفعلية التي تحقق العائد والاثر من تنفيذ هذه البرامج في ميدان العمل القضائي والقانوني.

وفي سبيل مواكبة المستجدات المتعلقة بادارة العملية التدريبية بصورتها العادية او الرقمية في ظل المتغيرات المستجدة من حولنا من حيث المحتوى والأسلوب في تقديم الخدمة التعليمية والتدريبية، كان لابد من مواكبة هذه المتغيرات والسعي للريادة في تحقيق الاهداف المأمولة وذلك من خلال ما تم اجراءهُ من مقارنة معيارية لممارسات فضلى. والتي تُرجمت على النحو الاتي:-

١- تقديم تدريب بعض من السادة المحاضرين على منهجيات اعداد الحقائب التدريبية والمناهج الدراسية بالطرق العادية والحقائب الرقمية الذكية.

٢- اعتماد (٦)حقائب تدريبية و مناهج دراسية وفق الأسس والمنهجيات العلمية والعملية.

٣- تحقيق مؤشرات منحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتدريب وفق محتوى ملبي للاحتياج.

المحور الرابع

الريادة وتميز الأداء

يسعى المعهد الى ريادة الأعمال من خلال تحديد وإنشاء واستغلال الفرص لبدء عمل جديد أو الابتكار ضمن مشروع قائم. تميزت قيادة المعهد بدعم رواد الأعمال من الأفراد الذين يأخذون زمام المبادرة، ويتحملون المخاطر المرتبطة بها، ويسعون إلى خلق قيمة من خلال مشاريعهم بحيث . تتضمن أعمالهم الإبداع وسعة الحيلة والرغبة في تجاوز حالة عدم اليقين وصولا الى استشراف المستقبل.

ونورد الجوانب الرئيسية لريادة الأعمال الاتية في عمل المعهد :

١. **الابتكار:**

- تشكيل فريق لادارة الابتكار بصورة حاكت عملية التطوير في المعهد القضائي الأردني مراعية خصوصيته كمركز تدريبي يُعنى بتدريب وتأهيل الجهاز القضائي مع مراعاه ممأسسة نهج الابتكار وفق منهجية (GIMI) والربط بوثائق اجراءات العمل وادواته وجسر للعاملين والمتعاملين في المعهد لإكتناز إبداعاتهم و مبادراتهم بعد اخضاعه لعملية التقييم والتحليل ودراسة مدى فاعليتها وإسهامها في عملية التطوير ، هذا مع الإشارة الى الاستعانه بعدد من كوادر المعهد أصحاب الخبرة والابداع كمقيمين لجوائز التميز (جائزة المحاكم ودائرة الادعاء العام المتميزة) لدى جميع المحاكم النظامية الأردنية .
- اطلاق مشروع التطبيق العملي لمسرح الجريمة مع توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياته اثناء مرحلتي التحقيق الاولي والابتدائي.
- تقديم تطبيق تقنيات الرقمية في عمليات التدريب والتدريس بمايتعلق بعمليات التصحيح للامتحانات.
-اجراء العديد من المقارنات المعيارية لمؤسسات متميزة وعملياتها من خلال المسح المكتبي او الزيارات الميدانية المدروسة مسبقا وفق منهجيات اجراء المقارنات المعيارية في المعهد، لاكتساب الخبرات في بعض المجالات التي تخدم تنفيذ خططها الاستراتيجية وتوثيق المعرفة المكتسبة للاستفادة منها وتوظيفها في العمل.

٢. **التميز في الأداء وإدارة الجودة :**

- تحديث الهيكل التنظيمي وفق نظام التنظيم الإداري وما اشتمل علية من اجرائيات اساسية لكل وحدة تنظيمية وانعكاسه على الاطار العام للعمليات بما يضامن الترشيق والانسيابية في العمل وفق قنوات اتصال مرنه افقياً وعاموديا وتحقيق التطلعات بما يتوائم مع الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦
- تطبيق منهجية فحص الاستلال العلمي للمعهد للإنتاج الفكري والبحثي والدرسات.
- بالتشاركية مع مديريات المعهد ووحداته الادارية تم وضع الخطط التنفيذية والاجرائية المنسجمة مع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة والموائمة مع التوجهات الوطنية غير متناسية اهمية الاداء الفردي ودوره الرئيسي في تحقيق الاهداف الاستراتجية والتميز المؤسسي (ربط الاداء الفردي بالاداء المؤسسي).
- الأخذ بالتغذية الراجعة لأهم التحديات والمعيقات التي قد تواجههم في تنفيذ خططهم التنفيذية و الاجرائية التشغيلية والعمل على تذليلها وترجمتها الى فرص تحسين وتعزيز نقاط القوة.
- المساهمة في تحقيق عناصر التميز الحقيقية والفاعلة لمؤسسات الدولة المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي من خلال الرد على ما يقارب ٧ جهات تطلب تقييم الأداء ونسب الرضا عن التعامل معهم أي تقييمهم مؤسسياً (G2G) .

- لضمان جودة الأداء وبسط الرقابة السابق واللاحق عليه تقوم الوحدة الرقابية في المعهد بما يلي:

+ اعداد تقرير الرقابة الداخلية السنوي وارسالة بواسطة عطوفة رئيس المجلس القضائي/ رئيس مجلس ادارة المعهد القضائي للمصادقة عليه من معالي وزير المالية.

+ تسطير مذكرات رقابية تتضمن الملاحظات الرقابية الوقائية السابقة على عمل مديريات ووحدات المعهد القضائي والتوصيات التي من شأنها تطوير العمل وتجويده.

+ تنفيذ جولات رقابية داخل المعهد للتأكد من جاهزية القاعات التي يوجد بها فعاليات، والتأكد من عدم تشغيل انظمة التكييف والانارة في القاعات التي لا يوجد فيها فعاليات لذلك اليوم تجنباً لهدر الطاقة.

+ المشاركة في اعمال اللجان المشكلة في المعهد كعضو مراقب بما يضمن سلامة القرارات الادارية وانسجامها مع التشريعات النافذة والادلة والاجراءات المعتمدة.

+ تدقيق المعاملات المالية السابق واللاحق وقائيا وعلاجياً في المعهد القضائي للتاكد من ان الصرف يتم وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات السارية والناظمة لاعمال المعهد القضائي.

٣. تحسين العمليات ورقمنتها واستدامة عملها :

أ -العمليات التكنولوجية

- المثابرة على تطبيق دليل استخدام تقنية (الواتس اب) للاستضافة في المجموعات التدريبية لغايات التزويد بكافة مقتضيات العملية التدريبية وبصورة الانضمام الذاتي الرقمي.
- متابعة تطبيق ونشر دليل الكتابة بالاوامر الصوتية والمداولة الرقمية للقضاة والباحثين والطلبة.
- تعزيز اجراء التقييم القبلي والبعدي وتقييم الرضا عن الفعاليات التدريبية من خلال الروابط الرقمية ومن ثم تحليلها رقمياً
- استخدام كودات الترميز (QR) في التواصل مع المشاركين وتزويدهم بمتطلبات التدريب.
- تقديم الدعم للتدريبات التي تقدم من خلال تطبيقات الاتصال المرئي والمسموع (Google meet , Microsoft Teams) ومنصة التعلم الإلكتروني للمعهد.
- تقديم مقترح قيد العمل ٢٠٢٣-٢٠٢٤ لمشروع بعنوان (ساند للعدالة) يهدف لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التدريب والتقاضي.
- العمل على ارشفة جميع الكتب الصادرة والواردة والمذكرات الداخلية والبريد الإلكتروني ، حيث تم ارشفة ما يقارب(٢٩٦١) معاملة بواقع (١٣٧٦٥) ورقة مؤرشفة . وبنسبة ١٠٠% جميع معاملات عام ٢٠٢٤ مؤرشفه.
- اتمتة اجراءات العمل بتوزيع البريد إلكترونياً out look .
- تطوير موقع إلكتروني جديد لنظام المسابقة القضائية والذي يتم من خلاله تقديم الطلبات إلكترونيا وحوسبة اعمال لجنة التدقيق والتي تقوم بسحب الطلبات وتدقيقها وإبلاغ المتقدم بنتيجة طلبه من خلال النظام إلكترونيا.
- استقبال طلبات الاعتراض على نتائج المسابقة القضائية بشكل إلكتروني
- اطلاق نظام المكتبة الرقمية الخاص بالمعهد القضائي على سيرفرات وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الذي تم تجهيزه وفقا لتعليمات الاستعارة المعمول بها في المعهد القضائي الأردني.

-اطلاق منصة التعلم الرقمي المحدثة الخاصة بالمعهد القضائي بعد اجراء كافة الفحوصات الفنية والأمنية والارتباط بالانظمة التدريبية الأخرى وشراء الرخص والشهادات اللازمة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ، واطلاق منصة التعلم الرقمي الخاصة بطلبة ومحاضري دبلوم المعهد بعد التعديل والتطوير.

-التبليغ إلكترونيا من خلال الرسائل النصية لجميع البلاغات المرتبطة بمسابقة القبول والفعاليات التدريبية

-تطوير نظام برنامج دبلوم المعهد القضائي الخاص بإجراءات التدريب العملي بالملازمة ومتابعته .

-تطوير أنظمة المحوسبة الداخلية للمعهد وفق الإجراءات التشريعية والإدارية المرعية.

-تطوير نظام احصائي لاصدار التقارير الإحصائية المطلوبة بشكل مستمر من خلال قواعد البيانات مباشرة حسب الحاجة ووفقاً للمطلوب .

ب - العمليات الإدارية واللوجستية:-

-متابعة الكتب الصادرة والواردة الخاصة بعمل اقسام ومديريات المعهد القضائي حيث بلغ عدد الكتب الصادرة (١٤٤٩) و بلغ عدد الوارد العام (١٣٦٨).

-إدارة شؤون المبنى وإدامته اللوجستية من خلال تقديم الخدمات اللازمة لإتمام انعقاد الفعاليات واللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية على اكمل وجه من تجهيز القاعات و المسارح وتقديم خدمات الضيافة للمشاركين في هذه الفعاليات.

-متابعة ادارة مستودع مبنى المعهد القضائي والتنسيق لتطبيق ادارة المخزون الحكومي.

-متابعة الرقابة الإلكترونية للتعديلات والتحديثات الخاصة بتفعيل الحسابات الخاصة بالمستخدمين للأنظمة العاملة في المعهد القضائي ومنح الصلاحيات المطلوبة لكل موظف حسب دوره.

-تقديم الدعم الفني التقني من خلال تجهيز البنية التحتية للتعلم الرقمي (تجهيزات تقنية (معدات وبرمجيات)+ تجهيز روابط الاتصال عن بعد وتطبيقاته .M.Teams, ZOOM).

-تطوير وادامة عمل كافة التجهيزات التقنية والبرمجيات والأنظمة المحوسبة والأنظمة الصوتية والمرئية والبنية التحتية وكاميرات المراقبة وتوابعها وكافة الأجهزة الاكترونية في المعهد القضائي في القاعات الصفية والمختبرات والمدرجات والمكاتب الادارية.

-التأكد من جاهزية خطوط الشبكة والانترنت WIFI لكافة قاعات المعهد و فحصها والتأكد من عملها بالشكل الأمثل وتم استبدال نوع خط الانترنت في المعهدوتطويره الى فايبر وبسرعه عالية

- مراقبة عمل الشبكة الداخلية وشبكة الانترنت والمعهدات المتصله بها من أنظمة الدوام والكاميرات كافة المعهد وفق خطة عمل وقائية وعلاجية والعمل على استدامة عملها وتقديم الخدمة التدريبية والإدارية بجاهزية عالية كفؤة وفعالة.

-تنفيذ سياسات و إجراءات السلامة وامن المعلومات والأنظمة ومعدتها (الامن السيبراني)

-لغايات تطوير البنية التحتية في المعهد وتلبية احتياجات العمل تم شراء لوازم التقنية من أجهزة حاسوب وطابعات وأجهزة عرض ورخص أنظمة تشغيل و برمجية مكتبية إدارية.

٤. التركيز على متلقي الخدمة:

-توفير خدمة الرد (الخط الساخن) للمتقدمين لمسابقة القبول بالإضافة الى توفير خدمة (الوتس اب الاعمال) للتمكن من الاستقبال والرد الشخصي والالي على المتصلين واجابة طلباتهم جميعاً وبمجموع قارب (١٠٠٠) عملية تواصل هاتفي او إلكتروني. وخدمة الشات بوت.

- توفير الاستغلال الأمثل لمبنى المعهد القضائي، بما يتمتع به من تنوع في مرافقه ذات المساحات الواسعة، وجاهزية قاعاته بأحدث التقنيات التكنولوجية والبنية التحتية المطورة، وموارد بشرية كفوءه
- التنظيم اللوجستي لمسابقات القبول خلال العام ٢٠٢٤.
- المحافظة على السلامة العامة لرواد المعهد و رفع كفاءة التشغيل فتم عمل صيانة لمصاعد مبنى المعهد القضائي واعادة تعبئة طفايات الحريق الخاصة بالمعهد وفحصها وتشكيل لجنة لادارة المخاطر والازمات والسلامة العامة.
- طرح العطاءات التي تلبي احتياجات متلقي الخدمة مثل (مقاعد الطلاب ،النظافة، الامن والحماية، الأنظمة البرمجية والمعدات الحاسوبية).
- تشكيل اللجان التي تسعى الى توفير كل ما يلزم متلقي الخدمة (لجنة التخطيط و التنسيق و المتابعة، لجنة الشراء،أتمتة النظام العمليات المالية لبرنامج الدبلوم ، تطوير نظام المسابقة القضائية المحوسبة
- توفير الإجراءات الاحتياطية للأنظمة والبرامج الخاصة بالعاملين والمتعاملين لضمان حسن سير العمل.

٥. إدارة الموارد البشرية وتمكينها واستقطابها.

محور إدارة الموارد البشرية:

- متابعة الدوام الرسمي والإجازات الخاصة بموظفي المعهد القضائي واجراء المخاطبات اللازمة بها.
- متابعة كشوفات دوام موردي الخدمات مثل (موظفو الامن والحماية ،عمال النظافة) وتنظيم المخاطبات الرسمية الخاصة بصرف مستحقاتهم.
- متابعة العمل الإضافي بعد الدوام الرسمي و أيام السبت لموظفين المعهد القضائي واجراء المخاطبات اللازمة لأخذ الموافقة عليهم شهرياً و لصرف مستحقاتهم.
- إصدار التعاميم الخاصة بالموظفين وتبليغهم بالطرق العادية والإلكترونية.
- تحديث الملفات الخاصة بموظفي المعهد ومتابعتها وحفظ كافة الوثائق المتعلقة بالموظفين في ملفاتهم وحفظ الوثائق والسجلات والملفات التي تقع ضمن عمل وحدة الموارد البشرية.
- متابعة تجديد عقود موظفي المعهد القضائي والذين تم تعيينهم (بعقد فئة ودرجة).

محور تنمية الموارد البشرية:

- ❖ متابعة اجراءات تقاييم الأداء السنوية لموظفي المعهد مع مدراء المدرايات و رؤساء الأقسام للتأكد من تعبئتها أصولياً.
- ❖ حصر ومتابعة الإحتياجات التدريبية لكافة الموظفين المعهد وفق منهجية معده لهذه الغاية.
- ❖ إعداد الخطة التدريبية الخاصة بموظفي المعهد وثم تدريب جميع الموظفين في المعهد وفق الأولوية التدريبية التي تلبي الاحتياجات الوظيفية حيث بلغت نسبة المتدربين في المعهد١٠٠%.
- ❖ إشراك عدد من الموظفين بدورات خارج المعهد لتعزيز قدراتهم ورفع كفاءاتهم بواقع :-

عدد البرامج التدريبية	عدد الموظفين المستفيدين بتكرار
١٩	٦٢

❖ إلحاق عدد من موظفي المعهد القضائي في دورات وورش عمل حيث تم الاتفاق مع محاضرين متطوعين لإعطاء دورات بدون مقابل لموظفي المعهد و موظفي الأمانة العامة للمجلس القضائي بواقع:-

عدد البرامج التدريبية	عدد الموظفين المستفيدين بتكرار
٥	٥٧

❖ عقد جلسات توجيهيه توعوية :

- برنامج توعوية حول (الامن السيبراني) بالتعاون مع المركز الوطني للامن السيبراني.
- برنامج توعوية حول (الذكاء الاصطناعي والرقمنة) بالتعاون مع اكاديمية الدرع السيبراني سايبر شيلد.

وبالمحصلة فان العدد الكلي للمستفيدين من خطة تنمية الموارد البشرية كالاتي:

عدد البرامج التدريبية	عدد الجهات الشريكة	عدد الموظفين المستفيدين بتكرار	الذكور	الاناث
٢٨	١٤	١٧٥	٧٨	٩٧

محور تخطيط الموارد البشرية:

اعداد إحصائية تبين إحتياجات المعهد القضائي من الموارد البشرية وما اشغل منها كما هو مبين أدناه:

الرقم	البيان	الفئة الاولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	المجموع
١-	موظفي المعهد الحاليين	٢٢	٢	٩	٣٣
٢-	الاحتياجات حسب الهيكل التنظيمي	٣٧	٣	١٠	٥٠

محور الموارد المالية

تم إدارة الموارد المالية الإيرادات والنفقات وفق الارقام المالية الاتية:

المخصصات المرصدة في الموازنة للمعهد القضائي	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
(٥٥٧٠٠٠) دينار اردني	٣٠٧٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
مقدار الانفاق (٤٦٧١٠٥) دينار اردني	٢٣٤٨٥٥	٢٣٢٢٥٠
مقدار الوفر نتيجة سياسات وتقنيات ترشيد استهلاك الطاقة وتفعيل برامج التطوع مقدار الوفر (٨٩٨٩٥) دينار اردني	٧٢١٤٥	١٧٧٥٠
نسبة الانفاق	%٧٦,٥	%٩٢,٩

مجموع الايراد العام	المودعة	برسم التحصيل
(٤٠٧١٩,٥) دينار اردني	٢٥١٩,٥	٣٨٢٠٠

المحور الخامس

البحث العلمي ونقل المعرفة

البحث العلمي:

يسعى المعهد وكما هو الحال في كل مؤسسة رائدة الى تطوير وتحسين مكانتها ومركزها وتقديم الخدمة التدريبية وتوابعها بصورة تحاكي التوقعات المأمولة، وهذا ما تناوله المعهد في اهدافه ورسالته، سواءاً بإيجاد حلول ناجعة لإشكال ما او لتعزيز ممارسة فضلى ومأسستها والعمل على تحقيق الاستفاده العظمى منها، ومن هنا نورد الإنجازات الاتية في هذا المضمار:-

١. اطلاق وتفعيل نظام (المكتبة الإلكترونية) الحديث بعد اجراء العديد من التحسينات والتعديلات وفحص النظام واستخدام افضل طرق الفهرس والتصنيف المتطوره (مارك ٢١) وذلك تلبيةً لاحتياجات رواد المكتبة وتنفيذ عمليات الإعارة والاستعلام والبحث رقمياً وتزويد كافة السادة القضاة وطلبة دبلوم المعهد بحسابات على المنصة .
٢. تزويد مكتبة المعهد بمؤلفات مُحكمة السادة القضاة والمحاضرين والباحثين الورقية والرقمية ، يواقع (٢٥٧) مادة مكتبية للمساهمة في إثراء المكتبة بالمراجع القانونية وفق الإنتاج العلمي المنتج المتسم بالاصالة والحداثة ووفق الاحتياج الفعلي الملموس.
٣. دعم الجهاز القضائي بالمواد الرقمية القانونية التي تساعد السادة القضاة وطلبة المعهد في اتخاذ القرارات والاحكام بالاستناد الى قاعدة معرفية متينة معتمدة على مصادر علمية موثوقة ومشروعة، وذلك من خلال تزويد رواد المكتبة بحسابات منصة "معرفة" الرقمية القانونية حيث تجاوز عدد الحسابات (٤٥٠) حساب.
٤. تنمية القدرات البشرية لمسؤولي المكتبة من خلال التدريب في مكتبة الجامعة الأردنية للتدرب على انظمة الفهرسة العالمية وكافة الممارسات الفضلى والحديثة في علم المكتبات.
٥. ترميم الكتب التاريخية الفريدة وذات القيمة العالية بالتعاون مع مركز التوثيق الملكي الهاشمي وبواقع (٣) مواد مكتبية وحيدة النسخة.
٦. استقطاب (٨) متطوعات متخصصات في المكتبات لإدخال البيانات المكتبية (الفهرسة والتصنيف) على النظام المحوسب ترميز المواد المكتبية وذلك بالتعاون مع جمعية المكتبات والمجلس القضائي الأردني
٧. ادارة وتنظيم عملية الإعارة للطلبة اذا بلغ عدد الكتب والكودات المعاره ما يقارب (٥٥٠) مادة مكتبية.
٨. تزويد المكتبة بالإنتاج العلمي من درسات وأبحاث الطلبة والقضاة والادلة المعرفية المُنتجة من الحاضنة الابدعية لكوادر المعهد والتي تم فهرسها وتصنيفها وإدخالها ورقيا وإلكترونيا لمكنز مكتبة المعهد بعد ان تم تحكيمها إقليمياً في مجلات ذات معامل تأثير عالي.
٩. الاستمرار في عملية تزويد المكتبة بالكتب والمراجع بعدة طرق منها (الشراء والاهداء) وحسب الخطة الدراسية واحتياجات الطلبة والهيئة الدراسة عن طريق تزويد اللجنة العلمية بقوائم للكتب من دور النشر.
١٠. نشر عناوين وصور الكتب التي وردت حديثا بشكل دوري على صفحة المعهد القضائي (الفيس بوك) .
١١. السير في إجراءات إنشاء مجلة قانونية مُحكمه بعنوان بوابة المعرفة القانونية والقضائية لنشر المحتوى العلمي القانوني القضائي المعتمد أصولية رقمياً وكتابياً.

١٢. الدعم الارشادي للسادة الباحثين : طلبة دبلوم المعهد لمنهجيات احتساب نسب الاقتباس العلمي من حيث التقنية الإلكترونية للفحص و القواعد الإجرائية التي تحكم مقدار النسب المقدرة وكيفية تجاوزها الى الحد المسموح به وذلك بواقع تجاوز (١٩) مادة علمية مُحكمة.

نقل المعرفة:

١- تقديم دعم فني لمجموعة من السادة المحاضرين ومنسقي التدريب حول الأسس العلمية والعملية لاعداد المناهج والحقائب التدريبية الرقمية والوجاهية.

٢- قدم مجموعة من كوادر المعهد تدريباً تطوعياً للطلبة المستهدفين تحت مظلة انجاز.

٣- عقد برامج تدريبية ونقل للمعرفة تطوعياً لرفع كفاءة الكادر الإداري للمعهد والأمانة العامة وكوادر امانة عمان الكبرى.

٤- عقد جلسات ارشادية لطلبة المعهد القضائي حول الأسس العلمية والعملية لاصول البحث العلمي المعتمدة على أدوات التكنولوجيا الحديثة في اعداد وفحص الأبحاث والدرسات لتصبح محل اعتماد وموافقة للقبول والنشر في أي حاضنة لانتاج فكرية محلي وإقليمي ودولي.

٥- عقد عطوفة مدير عام المعهد القضائي عدة جلسات توجيهية لطلبة المعهد وللكوادر العاملة بهدف ابقاهم على اطلاع ودراية بكل ما هو مستحدث وناجز في أعمالهم ومهامهم.

٦- تقديم دعم تبادلي من حيث رفد المكتبة الإلكترونية والعادية بمحتوى ناتج عن انشاء الحقائب التدريبية والمناهج، وبذات الوقت تزويد القضاة بمحتوى معرفي لاسنادهم في احكامهم وابحاثهم التخصصية.

٧- انتاج محتوى رقمي يُقدم على شكل فيديوهات ضمن الحقائب التدريبية والإجراءات الإدارية القضائية.

٨- نقل المعرفة الى مجموعة من الاشقاء في الوطن العربي (١١) دول بالاعتماد على المُخرج العلمي الصادر عن المؤتمر البحثي التطبيقي الإقليمي الذي نظمه المعهد القضائي حول (التعاون الدولي في قضايا الامن السيبراني) وتزويدهم بشهارات رقمية للمشاركة..

المحور السادس

التعاون المحلي والإقليمي والدولي

التعاون الدولي والإقليمي والمحلي

سعياً لتحقيق أهداف المعهد القضائي التشريعية والتنظيمية والاستراتيجية، وتوطيد العلاقات الدولية والإقليمية والمحلية، بما يسهم في تعزيز التعاون في المجالات المختلفة وزيادة القدرة على فهم التحديات، عمد المعهد لخلق آفاق تعاون وشراكات جديدة خلال العام ٢٠٢٤ على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

أبرز الاجتماعات والفعاليات الرسمية:

- لقاء بين عطوفة **رئيس المجلس القضائي** وعدد من السادة القضاة ضمن الأقاليم الثلاثة ، حيث تم استعراض عدد من المواضيع التي تُعنى بالشأن العام بأعمال الجهاز القضائي.
- تنفيذ الجلسات النقاشية من المؤتمر القضائي الثالث، حيث تم استعراض عدد من المواضيع التي تمحورت حول استشراف مستقبل العدالة في ضوء التقنيات الناشئة.
- شارك المعهد في **اجتماع عمداء ومديري المعاهد القضائية العربية الثاني والثلاثون** الذي نظمه المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية وذلك بحضورالسادة عمداء ومديري المعاهد القضائية العربية منها الدول التالية: المملكة الأردنية الهاشميّة، جمهورية تونس، جمهورية السودان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، والمملكة المغربية.
- عقد عطوفة مدير عام المعهد عدة لقاءات مع السادة المحاضرين في بداية الفصل الدراسي لغايات التأكيد على مضامين الخطط الدراسية والتدريبية والاعلام بكافة المستجدات العلمية والعملية والإدارية والتقنية ذات الصلة بالعملية التدريبية والتدريسية.
- عقد عطوفة مدير عام المعهد عدة لقاءات مع الكوادر الإدارية لغايات التحفيز والثناء على الإنجاز المتميز وبذات الوقت التأكيد على التوجهات المستهدفة في القطاع والمعهد ليتم تطبيقها على الوجة الأمثل بكل كفائة وفعالية وبما يلبي طموحات متلقي الخدمة في المعهد القضائي.

الوفود الزائرة:

تشجيعاً لفتح مجالات التعاون والشراكات وبهدف تبادل الخبرات وتطوير معايير موحدة وتعزيز التواصل المستمر لمواجهة التحديات القانونية، استقبل المعهد عدداً من الوفود القضائية وغيرها الممثلة عن مؤسساتها خلال زيارتها لقطاع العدالة في الأردن، وهي:

- وفد قضائي من نقابة المحامين من إقليم كوردستان العراق ضمن البرامج التمكينية.
- زيارة معالي امين عمان وكبار المسؤولين في أمانة عمان الكبرى.
- طلبة المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا.

أطر التعاون في مجال البرامج والدورات التدريبية:

لبناء بيئة تدريبية متقدمة محفزة تضـمن تطوير المهارات والكفاءات القانونية والعلمية، وتحسـين جودة البرامج التدريبية وتوفير وسـائل مبتكرة وفعالة لنقل المعرفة وضـمان نتائج ايجابية، نفذ المعهد حزمة من البرامج التدريبية من خلال التعاون مع المجلس القضـائي والجهات الشـريكة والداعمة وابرزها على النحو الاتي:

- **مشروع تعزيز الحوكمة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID):**
  - تنفيذ البرنامج التدريبي " الشؤون القضائية والاجرائية المرتبطة بالاعمال الجرمية ".
  - تنفيذ البرنامج التدريبي "القيادة القضائية والتخطيط الإستراتيجي" للسادة القضاة.
- **المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا:** تنفيذ برنامج الزيارة التدريبية للسادة القضاة المتدربين الفرنسيين إلى المحاكم النظامية ودوائر الادعاء العام والمؤسسات الأردنية ذات الصلة بالعمل القضائي، للإطلاع على الاجراءات القضائية في المحاكم الأردنية مقارنة مع المحاكم الفرنسية.
- **الجامعة الأردنية:** تم الاسـتعانة بعدد من طلبة كلية الحقوق المجيدين للغة الإنجليزية لمرافقة الطلبة الفرنسيين في زيارتهم العملية.
- **مؤسـسـات القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي:** عقد فعالية التوعية والثقافة القانونية تحت عنوان "عرفت فالزم" والتي تناولت موضـوعات قانونية عدة حول تعديلات قانون السـير وقانون الجرائم الالكترونية والتشريعات المرتبطة بقضايا المال العام والفساد.
- **المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية/ جامعة الدول العربية:** عقد ويبنار بعنوان "التعاون الدولي في قضايا الامن السيبراني".
- **المجلس القضائي الاعلى وديوان الجريدة الرسمية - فلسطين:** تنظيم برنامج تدريبي حول استنباط المبادئ القانونية من الاحكام القضائية بالتعاون مع بعثة الشرطة الأوروبية فلسطين.
- **مديرية الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات/القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي** بالتعاون **مع إدارة مشروع الأمن السيبراني الأوروبي (Cyber south) :**
  - ورشة عمل بعنوان " الجريمة السيبرانية والكشف عن الأدلة الالكترونية" للسادة المدعين العامين والقضاة والنظامين والعسكرين وأجهزة انفاذ القانون وبمشاركة عدد من الجهات الوطنية.
- **مركز التصميم والتطوير الأردني – اكاديمة سايبرشيلد/القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي** للسادة القضاة وطلبة برنامج الدبلوم (استكشاف مستقبل القضاء في زمن الرقمنة).
- **مديريتي القضاء العسكري الأردني والسعودي** لتنفيذ الدورة العسكرية "القضائية التأسيسية ".
- **مديريـة الأمن العـام:**
  - تنفيذ البرنامج التدريبي "أعمال المدعي العام والقاضي وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية" لعدد من السادة القضاة والمدعين العامين من مرتبات الأمن العام.

- تنظيم زيارة لعدد من منتسبي مديرية الأمن العام/ إدارة البحث الجنائي، ضمن تنفيذ البرنامج التدريبي.

- **هيئة تنظيم الطيران المدني:** تنفيذ البرنامج التدريبي لموظفي الهيئة بعنوان "الضابطة العدلية".
- **جمعية البنوك في الأردن:** تنفيذ برنامجين تدريبيين " الإطار القانوني والتنظيمي لفتح الحسابات المالية والمصرفية الرقمية" والذي شارك به مجموعة من طلبة برنامج الدبلوم.
- **الهيئة المستقلة للانتخاب**: عقد دورات متخصصة بعنوان "التحقيق الأولي في الجرائم الانتخابية" و"الطعون الانتخابية" .
- **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR**: نظم ٤ دورات تدريبية حول الوصول الى الحريات الأساسية وحول أهمية الهوية القانونية للاجئين والقانون الدولي للاجئين.

مذكرات التفاهم:

تلعب مذكرات التفاهم دوراً حيوياً في تعزيز أواصر التعاون المشترك بين المؤسسات والدول، بما يكفل تحقيق الأهداف والقضايا الوطنية المشتركة وتعزيز التفاهم المتبادل، من خلال تبادل الخبرات والمعارف في المجال العلمي والقانوني لخلق قدرات متنوعة من الكفاءات المؤهلة، وتوفير سلسلة من التدريبات التأهيلية والتخصصية المشتركة والمعنية بالعمل القضائي الناجع.

في ذلك السياق، تم في العام ٢٠٢٤ ابرام وتجديد مذكرات التفاهم وتفعيلها الآتية:

- توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد القضائي الأردني **امانة عمان الكبرى وتفعيلها**.
- تفعيل مذكرة تفاهم بين المعهد القضائي الأردني **ومعهد القضاء الشرعي**.
- تفعيل مذكرة التفاهم بين المعهد القضائي الأردني **والمدرسة الوطنية الفرنسية للقضاء في فرنسا**.
- تفعيل مذكرة التفاهم بين المعهد القضائي الأردني **وجمعية البنوك في الأردن**.

المحور السابع

الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي

١- عقد اجتماع مجلس الإدارة للشـبكة الأوروبية العربية للتدريب القضـائي للعام ٢٠٢٤عن بعد بحضور رئيس وأعضاء مجلس الادارة للشبكة .

٢- عقد اجتماع الجمعية العمومية في مملكة هولندا- أمستردام بتاريخ ٢ /٢٠٢٤/١٢ بحضور أعضاء الجمعية العمومية ممثلي الدول الأعضـاء و ممثلين عن المركز العدلي السـعودي المملكة العربية السعودية والمعهد العالي للقضاء من سلطنة عمان بصفة مراقب.

٣- تم اجراء الانتخابات الخاصـة بأعضـاء مجلس ادارة الشـبكة و تم اختيار دولة الإمارات كرئيس للشبكة لعام ٢٠٢٥ ودولة فرنسا للعام ٢٠٢٦ .

٤- الانشطة التي تم عقدها خلال العام ٢٠٢٤ : -

- نظمت السـكرتاريا الدائمة للامانة العامة للشـبكة عدة ورش عمل بمشـاركة مجموعة من الخبراء الدوليين والمحليين في هذا المجال، وبحضور عدد من ممثلي الدول الاعضاء في الشبكة الاوروبية والعربية وعلى النحو التالي :

- **الأنشطة (عن بعد) :**

- ورشة بعنوان " التدريب على المهارات الرقمية".
- ورشة عمل بعنوان " مكافحة الإتجار بالبشر " .

- **الأنشطة الوجاهية :**

- في ورشـة عمل بعنوان" أخلاقيات القضـاء في العالم الاوروبي والعالم العربي- نظرة مقارنة" والتي عقدت في دولة إيطاليا خلال الفترة ٧ - ٨ آذار ٢٠٢٤ .
- ورشة عمل بعنوان "برنامج التبادل" والتي عقدت في دولة هولندا خلال الفترة ٣-٤ كانون الأول ٢٠٢٤ .

انتهى التقارير

اسرة المعهد القضائي الأردني